

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الغاية ٥-ج: اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض
بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات
المؤشر ٥-ج-١: نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات الراعية:

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women) بالتعاون مع منظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

المفاهيم والتعاريف

يسعى مؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDG) ٥-ج-١ إلى قياس الجهود الحكومية الرامية إلى تتبع
مخصصات الميزانية المرصودة للمساواة بين الجنسين طوال دورة الإدارة المالية العامة وجعلها متاحة
للعوم. هو مؤشر لخصائص النظام المالي، وليس مؤشرا على كمية أو نوعية التمويل المخصص للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة (GEWE). ويعمل المؤشر على قياس ثلاثة معايير. يركز الأول على نية
الحكومة بمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تحديد ما إذا كان لديها برامج وسياسات
ومخصصات موارد لتعزيز هذه المسألة. ويعمل الثاني على تقييم ما إذا كانت الحكومة تملك أدوات تخطيط
وميزانية لتتبع موارد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة طوال دورة الإدارة المالية العامة. أما الثالث فيركز
على الشفافية من خلال تحديد ما إذا كانت للحكومة أحكام لجعل المخصصات المرصودة للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة متاحة للعوم.

يسعى المؤشر إلى تشجيع الحكومات الوطنية على تطوير أنظمة مناسبة لرصد وتتبع الميزانية
والالتزام بجعل المعلومات حول المخصصات للمساواة بين الجنسين جاهزة لتكون متاحة للعوم. من المفترض
أن تقوم وزارة المالية بقيادة هذا النظام، وذلك بالتعاون مع الوزارات القطاعية والهيئات الوطنية للمرأة
وبإشراف هيئة مناسبة مثل البرلمان أو مراجعي الحسابات العاميين.

الأساس المنطقي:

إنّ التمويل الملائم والفعال ضروري لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة
بالنوع الاجتماعي في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تتبع وجعل مخصصات المساواة بين
الجنسين متاحة للعوم، تعزّز الحكومات الشفافية بشكل كبير، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى مساءلة
أفضل. يشجع هذا المؤشر الحكومات على وضع نظام لتتبع مخصصات الموارد العامة وجعلها قادرة على
إعلام مراجعة السياسات وصياغة أفضل للسياسات وإدارة مالية عامة أكثر فعالية.

إن مبدأ التمويل الملائم للمساواة بين الجنسين متجذّر في إعلان ومنهاج عمل بيجين (في الفقرتين ٣٤٥ و ٣٤٦)
المُعتمد في عام ١٩٩٥. إلا أنّ، تقرير الأمين العام في استعراض وتقييم منهاج العمل على مدى عشرين عامًا
وجد أن قلة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ساهمت في بطء التقدم غير المتكافئ في

جميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. ومن شأن التمويل غير الكافي أن يعوق تنفيذ القوانين والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي. تشير البيانات إلى أن الفجوات التمويلية تصل في بعض الأحيان إلى ٩٠٪ مع وجود عيوب خطيرة في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية والتجارية.

تلتزم أجندة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ "بزيادة كبيرة في الاستثمارات من أجل سد الفجوة بين الجنسين". يُعد ضمان الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين أمرًا محوريًا لتنفيذ وتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وجميع الغايات المتعلقة بالنوع الاجتماعي عبر إطار عملها. ويُعتبر تتبع هذه المخصصات وجعل البيانات متاحة للعموم من الخطوات المهمة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. الأمر الذي أُعيد تأكيده المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، حيث اعتمدت الدول الأعضاء خطة عمل أديس أبابا التي تلتزم بتتبع مخصصات المساواة بين الجنسين وزيادة الشفافية في الإنفاق العام^١. بالإضافة إلى ذلك، دعت لجنة وضع المرأة في جلستها الستين الدول لدعم وإضفاء الطابع المؤسسي على الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتتبعها في جميع قطاعات الإنفاق العام لمعالجة الفجوات في توفير الموارد للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

سيقاسم المؤشر ٥-ج-١ نسبة الحكومات التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو يعتمد على المؤشر ٨ من الشراكة العالمية من أجل التعاون التنموي الفعال الذي تم إطلاقه واختباره ونشره في ٨١ بلدًا. وقد سمح المؤشر الثامن، وللمرة الأولى، بالجمع المنهجي للبيانات الخاصة بالجهود الحكومية المبذولة لتتبع تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع البلدان. يتم تعريف المؤشر ٥-ج-١ بعبارات مماثلة تقريباً للمؤشر ٨ من GPEDC. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشر ٥-ج-١ هو المؤشر الوحيد في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة الذي يربط أنظمة الموازنة الوطنية بتنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تعد المنهجية المصقولة للمؤشر ٥-ج-١ بمثابة تحسن مقارنةً بالمنهجية الأصلية للمؤشر ٨. وتؤمن زيادة خصوصية المعيار قدرًا أكبر من التفاصيل، وبالتالي، تلتقط التباين في سياسات المساواة بين الجنسين للبلدان وأنظمة الإدارة المالية العامة. إن تطبيق نهج درجات متدرج مع عتبات محددة يزيد من دقة المؤشر ويعطي حافزًا للبلدان لتحسين هذه النظم بمرور الوقت.

بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يتم تعديل وتحديث مسح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للممارسات والإجراءات المتعلقة بالموازنة، والذي يتم إجراؤه بانتظام في البلدان الأعضاء فيها، ليتوافق بشكل وثيق مع المؤشر ٥-ج-١. الأمر الذي سيسمح بتغطية عالمية أكبر من خلال تعزيز صلة المؤشر بوزارات المالية في جميع البلدان.

المفاهيم:

لتحديد ما إذا كان لدى أي بلد نظام لتتبع المخصصات العامة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سيتم إرسال الاستبيان التالي إلى وزارة مالية هذا البلد أو الوكالة المسؤولة عن ميزانية الحكومة:

المعيار ١. أي من جوانب الإنفاق العام التالية تنعكس في برامجك الحكومية وتخصيص مواردها؟ (في آخر سنة مالية مكتملة)

^١ الفقرتان ٣٠ و ٣٥ من خطة عمل أديس أبابا

السؤال ١-١: هل هناك سياسات و / أو برامج حكومية مصممة لمعالجة أهداف المساواة بين الجنسين التي تم تحديدها بشكل جيد، بما في ذلك تلك التي لا تكون فيها مسألة المساواة بين الجنسين هي الهدف الأساسي (مثل الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والبنية التحتية) إنما تتضمن إجراءات لسد الفجوات بين الجنسين؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٢-١: هل هذه السياسات و / أو البرامج لديها موارد كافية مخصصة في الميزانية، كافية لتحقيق أهدافها العامة وأهداف المساواة بين الجنسين؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٣-١: هل هناك إجراءات قائمة لضمان تنفيذ هذه الموارد وفقاً للميزانية؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

المعيار ٢. إلى أي مدى يروج نظام الإدارة المالية العامة للأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو المراعية له؟ (في آخر سنة مالية مكتملة)

السؤال ١-٢: هل تصدر وزارة المالية أو مكتب الموازنة تعميمات أو غيرها من التوجيهات التي تقدم إرشادات محددة بشأن مخصصات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٢-٢: هل السياسات والبرامج الرئيسية، المقترح إدراجها في الموازنة، تخضع لتقييم أثر النوع الاجتماعي بشكل مسبق؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٣-٢: هل تستخدم الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب الجنس في السياسات والبرامج الرئيسية بطريقة يمكن أن تسترشد بها في القرارات المتعلقة بالسياسة المتعلقة بالميزانية؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

سؤال ٤-٢: هل تقدم الحكومة، في سياق الميزانية، بياناً واضحاً بالأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي (أي بيان الموازنة الخاصة بالنوع الاجتماعي أو تشريع الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي)؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

سؤال ٥-٢: هل تخضع مخصصات الموازنة "للوسم"، بما في ذلك بحسب التصنيفات الوظيفية، لتحديد ارتباطها بأهداف المساواة بين الجنسين؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٦-٢: هل السياسات والبرامج الرئيسية خاضعة لتقييم أثر النوع الاجتماعي السابق؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٧-٢: هل تخضع الميزانية ككل للتدقيق المستقل لتقييم مدى تشجيعها للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

المعيار ٣. هل يتم الإعلان عن مخصصات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟ (في آخر سنة مالية مكتملة)

السؤال ١-٣: هل تم نشر البيانات المتعلقة بمخصصات المساواة بين الجنسين؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٣-٢: إذا ما نشرت البيانات، فهل تمّ ذلك بطريقة يسهل الوصول إليها في وزارة المالية (أو المكتب المسؤول عن الميزانية) الموقع و / أو النشرات الرسمية ذات الصلة أو الإشعارات العامة؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

السؤال ٣-٣: إذا كان الأمر كذلك، وقد تم نشر البيانات بشأن مخصصات المساواة بين الجنسين في الوقت المناسب؟ (نعم = ١ / لا = ٠)

تسجيل النقاط:

سيتم اعتبار البلد مستوفياً لكل معيار وفقاً لما يلي التالي:

متطلبات كل معيار	
إذا كانت الإجابة "نعم" على ٢ من أصل ٣ أسئلة في المعيار ١	يستوفي البلد شروط المعيار الأول
إذا كانت الإجابة "نعم" على ٤ من أصل ٧ أسئلة في المعيار ٢	يستوفي البلد شروط المعيار الثاني
إذا كانت الإجابة "نعم" على ٢ من أصل ٣ أسئلة في المعيار ٣	يستوفي البلد شروط المعيار الثالث

لكل سؤال في كل معيار الوزن نفسه. يجب أن يفى البلد بعتبة الردود "نعم" لكل معيار لاستيفاء شروط معيار ما.

سيتم تصنيف البلد بعد ذلك على أنه "يستوفي المتطلبات بالكامل"، و "يقترّب من استيفاء المتطلبات"، و "لا يستوفي المتطلبات" وفقاً للمصفوفات التالية (هناك ٨ مجموعات ممكنة من المعايير المستوفاة، الحالات من أ إلى ز أدناه):

يستوفي المتطلبات بالكامل			
المعيار ٣	المعيار ٢	المعيار ١	
✓	✓	✓	الحالة أ

ملاحظة: تمثل الخانات "✓" المعايير المستوفاة؛
تمثل الخانات الخالية المعايير غير المستوفاة.

يقترّب من استيفاء المتطلبات			
المعيار ٣	المعيار ٢	المعيار ١	
		✓	الحالة ب
	✓		الحالة ج
✓			الحالة د
	✓	✓	الحالة هـ
✓		✓	الحالة و
✓	✓		الحالة ز

ملاحظة: تمثل الخانات "✓" المعايير المستوفاة؛
تمثل الخانات الخالية المعايير غير المستوفاة.

لا يستوفي المتطلبات			
المعيار ٣	المعيار ٢	المعيار ١	الحالة ح

ملاحظة: تمثل الخانات "✓" المعايير المستوفاة؛
تمثل الخانات الخالية المعايير غير المستوفاة.

نظرًا لأن المعايير الثلاثة لها نفس القدر من الأهمية، فسوف يحتاج البلد إلى تلبية المعايير الثلاثة لاستيفاء المتطلبات بالكامل.

تعريف المفاهيم:

بالنسبة للمعيار ١:

• يمكن تعريف " برامج أو سياسات الحكومة، المصممة لتلبية أهداف المساواة بين الجنسين المحددة بشكل جيد " على النحو التالي:

- البرامج أو السياسات التي تستهدف بالتحديد النساء و / أو الفتيات فقط. كبرنامج حكومي مثلاً يوفر المنح الدراسية للفتيات فقط، أو برنامج رعاية ما قبل الولادة، أو خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين؛ أو
- البرامج أو السياسات التي تستهدف كل النساء أو الفتيات والرجال أو الصبيان ويكون هدفها الأساسي المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، حملة إعلامية وطنية عامة ضد العنف ضد المرأة، أو برامج تدريبية في أماكن العمل على المساواة بين الجنسين؛ أو
- البرامج أو السياسات التي لا تكون فيها المساواة بين الجنسين هي الهدف الأساسي، ولكن تتضمن إجراءات لسد الفجوات بين الجنسين. يمكن أن تشمل هذه البرامج توفير البنية التحتية والخدمات العامة والحماية الاجتماعية. على سبيل المثال، برنامج للبنية التحتية يتضمن حكماً على استخدام اليد العاملة من النساء، أو برنامج موصلات عامة يأخذ في الاعتبار احتياجات تنقل النساء في تصميمه.

• يمكن تعريف " البرامج أو السياسات التي لها موارد ملائمة مخصصة في الميزانية، وكافية لتستوفي أهدافها العامة كما وأهداف المساواة بين الجنسين " على النحو التالي:

- يتم تخصيص موارد كافية للبرامج أو السياسات المصممة لمعالجة أهداف المساواة بين الجنسين التي تم تحديدها بشكل جيد لتغطية تكاليف تلبية تلك الأهداف من التمويل المدرج في الميزانية بدلاً من المصادر الخارجية.

• يمكن تعريف " الإجراءات المتبعة لضمان تنفيذ هذه الموارد وفقاً للميزانية " على النحو التالي:

- هناك إجراءات محددة في القوانين أو اللوائح بحيث يتم تنفيذ الموارد المخصصة للبرامج أو السياسات المصممة لتلبية أهداف المساواة بين الجنسين المحددة بشكل جيد كما هو محدد في الميزانية أو في حالة وجود انحرافات في الممارسة من المخصصات المدرجة في الميزانية، يجب على الهيئات

الحكومية تبرير سبب عدم تنفيذ الموارد وفقاً للميزانية إلى الجهة المشرفة (مثل وزارات المالية أو البرلمانات أو هيئات التدقيق أو غيرها من السلطات ذات الصلة).

بالنسبة للمعيار ٢:

• يمكن تعريف "تعاميم الدعوة" على النحو التالي:
○ تعاميم الدعوة هي الإشعارات الرسمية التي تصدرها وزارة المالية أو مكتب الميزانية في بلد ما قبل بداية كل دورة ميزانية سنوية. يرشد التعميم الوكالات الحكومية إلى كيفية تقديم عطاءاتها أو طلبات تخصيصات الميزانية للعام المقبل (في بعض البلدان، قد يكون للإشعار اسم آخر، مثل إرشادات الميزانية أو إرشادات الخزنة). وقد تبلغ كل وكالة عن "سقف" ميزانيتها للسنة المالية القادمة^٢.

• يمكن تعريف "البرامج والسياسات الرئيسية" على النحو التالي:
○ برامج أو سياسات الحكومة، المصممة لمعالجة أهداف المساواة بين الجنسين المحددة جيداً (كما هو محدد في المعيار ١).

• يمكن تعريف "تقييم الأثر السابق بين الجنسين" على النحو التالي:
○ تقييم مخصصات الموارد الفردية، قبل إدراجها في الميزانية، وتحديدًا لتأثيرها على المساواة بين الجنسين^٣، على سبيل المثال، قبل إدراجها في الميزانية، هناك تقدير لكيفية تأثير برنامج التحويل النقدي المشروط على التحاق الفتيات بالمدارس.

• يمكن تعريف "الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمتوفرة بطريقة منهجية في جميع البرامج والسياسات الرئيسية" على النحو التالي:
○ هناك إتاحة روتينية لمجموعات البيانات والإحصاءات الخاصة بالجنسين والتي من شأنها أن تسهل إلى حد كبير الأساس الواضح لتحديد الثغرات في المساواة بين الجنسين، وتصميم التدخلات السياسية، وتقييم الآثار^٤.

• يمكن تعريف "بيانات الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي" على النحو التالي:
○ وثيقة تقدم، إما كجزء من وثائق الميزانية أو بشكل منفصل، بياناً واضحاً بالأهداف المتعلقة بالجنسين. إنها وثيقة تصدرها وكالة حكومية، وعادة ما تكون وزارة المالية أو مكتب الميزانية، لإظهار ما تقوم به برامجها وميزانياتها ذات الصلة بالنوع الاجتماعي. يتم إعدادها بشكل عام بعد أن تستكمل الوكالات الحكومية عملية وضع الميزانية وتخصيص الموارد لبرامج مختلفة استجابةً لنشرة الدعوة السنوية^٥.

• يمكن تعريف "المصنفات الوظيفية" على النحو التالي:^٦
○ تصنيف الانفاق وفقاً للأغراض والأهداف المحددة له. سيحدد المصنف الوظيفي للنوع الاجتماعي النفقات التي تذهب إلى البرامج أو الأنشطة التي تعالج قضايا النوع الاجتماعي.

^٢ المرجع نفسه

^٣ "وضع ميزانية النوع الاجتماعي في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦.

^٤ المرجع نفسه

^٥ 5 "Budget Call Circulars and Gender Budget Statements in the Asia Pacific: A Review," UN Women, 2015.

^٦ "تصنيف الميزانية"، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩.

- يمكن تعريف "تقييم أثر النوع الاجتماعي اللاحق" على النحو التالي^٧:
 - تقييم مخصصات الموارد الفردية، بعد تنفيذها، وتحديدًا لتأثيرها على المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، بمجرد إنفاق الموارد وتنفيذ البرنامج، كيف أثر برنامج التحويلات النقدية المشروطة على معدل التحاق الفتيات بالمدارس مقارنةً مع معدل حضور الصبيان؟

- يمكن تعريف "الميزانية ككل خاضعة لتدقيق مستقل، لتقييم مدى تشجيعها للسياسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي" على النحو التالي:
 - تحليل مستقل وموضوعي، تقوم به سلطة مختصة مختلفة عن سلطة الميزانية المركزية، إلى أي مدى يتم تعزيز و / أو تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل فعال من خلال السياسات المحددة في الميزانية السنوية^٨.

أما بالنسبة للمعيار ٣:

- يمكن تعريف "منشور بطريقة يمكن الوصول إليها" على النحو التالي:
 - يتم نشر مخصصات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على موقع وزارة المالية (أو المكتب المسؤول عن الميزانية) و / أو النشرات الرسمية ذات الصلة أو الإشعارات العامة بطريقة يتم الإشارة إليها بوضوح و / أو إتاحتها في نسخ ورقية يتم توزيعها على البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية.

- يمكن تعريف "منشور في الوقت المناسب" على النحو التالي:
 - يتم نشر المخصصات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و / أو ممارستها في نفس الربع كما هو الحال عند الموافقة / الممارسة.

التعليقات والقيود:

لا يقيس المؤشر تخصيص الموارد ولكن وجود آليات لتتبع تخصيص الموارد، الأمر الذي يجعل تلك المعلومات متاحة للعموم. ومع ذلك، هناك سؤال اختياري في الاستبيان (غير مسجل) يطلب من البلدان الإبلاغ عن النسبة المئوية من الميزانية الحكومية المخصصة لبرامج المساواة بين الجنسين.

وهناك قيد آخر هو أن المؤشر، الموجه نحو العملية، لا يقدم بيانات عن مدى كفاية أو جودة تخصيص الموارد.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

طريقة الاحتساب هي كما يلي:

$$\text{المؤشر ٥-ج-١} = \frac{\text{(عدد البلدان التي تستوفي الشروط بالكامل)} \times 100}{\text{مجموع عدد البلدان}}$$

^٧ المرجع نفسه

^٨ المرجع نفسه

الوحدة:
%

التفصيل:

(أ) إضافةً إلى الإبلاغ عن المؤشر ٥-ج-١ كما هو موضح أعلاه، يتم أيضاً الإبلاغ عن النسب العالمية:
$$\frac{\text{عدد البلدان التي لا تستوفي المتطلبات} \times 100}{\text{مجموع عدد البلدان}}$$

$$\frac{\text{عدد البلدان التي تقترب من استيفاء المتطلبات} \times 100}{\text{مجموع عدد البلدان}}$$

(ب) تصنيف إضافي بحسب المنطقة على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد البلدان في المنطقة اكس مع تصنيف البلد واي} \times 100}{\text{مجموع عدد البلدان في المنطقة اكس}}$$

حيث يشير *اكس* إلى منطقة التحليل ويشير *واي* إلى تصنيف البلد بناءً للاستبيان.

معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد

غير مُحْتَسَب

• على المستويين الإقليمي والعالمي

غير مُحْتَسَب

مصادر التفاوت:

نظراً لأن البيانات يتم الإبلاغ عنها من قبل الدول عبر استبيان يتم التحقق منه، فلن يكون هناك أي تفاوت.

مصادر البيانات

الوصف:

سيتم استخدام استبيان إلكتروني مع إرشادات المراقبة المصاحبة لجمع البيانات حول هذا المؤشر.

عملية الجمع:

من المتوقع أن يتم جمع البيانات كجزء من الرصد على المستوى القطري للتعاون الإنمائي الفعال (أهداف التنمية المستدامة ١٧-١٦-١) حيث يوفر إطار مراقبة الشراكة العالمية منصة وآلية مفيدة. يتولى رصد الشراكة

العالمية المنسقون الوطنيون المعينون من قبل حكومتهم لتنسيق جمع البيانات والتحقق من صحتها عبر الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة.

بالنسبة لهذا المؤشر، سيقوم المنسق الوطني بالاتصال بوزارة المالية ووزارة شؤون المرأة والوزارات الأخرى ذات الصلة لاستكمال الاستبيان. ستكون مراكز تنسيق المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة متاحة للدعم. مع إطلاق عملية مراقبة GPEDC بشكل عام في بداية العام، سيكون أمام المنسقين الوطنيين حتى نهاية العام لاستكمال جمع البيانات والتحقق من صحتها على مستوى البلد قبل تقديمها إلى JST للتوحيد والتحليل.

توافر البيانات

الوصف:

كما هو محدد في التمرين التجريبي للمؤشر ٥-ج-١، فإن المعلومات التي يتم جمعها من خلال إدارة الاستبيان متاحة بسهولة من قبل وزارات المالية و / أو مكاتب الميزانية.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

الربع الأول من عام ٢٠١٨

إصدار البيانات:

الربع الرابع من عام ٢٠١٨

الجهات المزودة بالبيانات

الرد على الاستبيان الذي أكملته وزارات المالية -كجزء من النظم الإحصائية الوطنية -أو مكتب الميزانية بالتنسيق مع مكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات القطاعية ذات الصلة والأجهزة الوطنية للمرأة.

الجهات المجمعّة للبيانات

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women) وفريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

المراجع

يمكن الاطلاع على معلومات حول الشراكة العالمية من أجل التنمية الفعالة على الرابط التالي:

<http://effectivecooperation.org/about/global-monitoring-framework/>

يمكن الاطلاع على المواد التقنية المفيدة الأخرى حول كيفية دمج المساواة بين الجنسين في أنظمة إدارة المالية العامة على الرابط التالي:

<http://gender-financing.unwomen.org/en>

بحث صندوق النقد الدولي عن أنظمة الميزانية والنتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي:

<https://www.imf.org/external/np/res/dfidimf/topic7.htm>

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16149.pdf>

وضع الميزانية وآليات النتائج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16149.pdf>

<https://www.oecd.org/gender/Gender-Budgeting-in-OECD-countries.pdf>

يمكن الاطلاع على معلومات حول برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) الذي يوفر إرشادات حول تقييم أنظمة إدارة المالية العامة على الرابط التالي:

<http://www.pefa.org/ar>